

قانون المسطرة الجنائية، القانون رقم 01-22

المرجع : الظهير الشريف رقم 1-02-255 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية، المعدل خصوصاً بالقانون رقم 11-35 والقانون رقم 23-03
الجريدة الرسمية : الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 30 يناير 2003
المجالات المعنية : القانون الجنائي وجنائي الأعمال

ينظم قانون المسطرة الجنائية بحث الشرطة القضائية والحراسة النظرية والدعوى العمومية والدعوى المدنية والتحقيق والمحاكمة أمام المحاكم الجزئية وطرق الطعن وتنفيذ العقوبات. ويعزز الإصلاح الأخير حقوق الدفاع وبدائل المتابعة.

الحراسة النظرية وحقوق الدفاع

- مدة 48 ساعة قابلة للتتمديد مرة واحدة بإذن النيابة العامة (آجال خاصة لأمن الدولة والإرهاب) (المادتان 66 و80).
- الحق في إخبار العائلة والاستعانة بمحامٍ والاتصال به، بشروط، منذ الساعة الأولى للحراسة النظرية.
- قرينة البراءة (المادة 1)؛ بطلان الإجراءات المنجزة خرقاً لحقوق الدفاع.

المتابعة والمحاكمة

- شكاية بسيطة، شكاية مع الادعاء بالحق المدني أمام قاضي التحقيق (المادة 92) أو استدعاء مباشر.
- تقدر النيابة العامة ملائمة المتابعة؛ الصلح والمصالحة ممكنان في بعض الجناح (المادة 41).
- المحكمة الابتدائية للجنح، غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف للجنايات؛ الاستئناف داخل عشرة أيام (المادة 400).

إصلاح 2025

عدل القانون رقم 23-03 قانون المسطرة الجنائية لتعزيز مؤازرة المحامي وتأطير الاعتقال الاحتياطي وتطوير العقوبات البديلة وتحديث المسطرة الرقمية. يطبق المكتب هذه الضمانات الجديدة منذ الحراسة النظرية.

مواد أساسية

المادة 1

كل متهم أو مشتبه فيه بارتكاب جريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمقرر مكتسب لقوة الشيء المقضي به، بناءً على محاكمة عادلة تتوفر فيها كل الضمانات القانونية. ويفسر الشك لفائدة المتهم.

نقاط يقظة المحامي

- اتصلوا بمحامٍ منذ الاستدعاء من طرف الشرطة: التصريحات المسجلة أثناء الحراسة النظرية تؤثر بشدة على ما يليها.
- أجل الاستئناف الجنائي (عشرة أيام) قصير جداً.
- يجب على الضحية الادعاء بالحق المدني للحصول على التعويض أمام القاضي الجنائي.

بطاقة من إعداد الأستاذ معاذ لحفاية، محامٍ بهيئة الرباط. 69 زنقة تانسيفت، الشقة 6، أكدال، الرباط 10090، المغرب · 507367-808 212+ ·

cabinetlahfaia@gmail.com

وثيقة إخبارية عامة. النسخة المنشورة بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية هي وحدها المعتمدة؛ وقد تكون المواد المذكورة عُدلت بعد تحرير هذه البطاقة. آخر تحديث : 1 أكتوبر 2026.